مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الثالث عشر ــ المجلد الثاني
أكتوبر 2018م
ISSN: 2522-3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
– دراسة حالة لبعض الدول العربية بالتركيز على المملكة العربية السعودية وقطر –

أكرم محمد أحمد الحاج على
عمادة الجودة والتطوير || جامعة قاردن سيتى || السودان

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الكبير والهام الذي يقوم به قطاع السياحة في التنمية الكاملة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، ضمن الاقتصاد العالمي، وكذلك تسليط الضوء على واقع مساهمة القطاع السياحي في عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن السياحة في العصر الحالي هي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أشكالها في كثير من بلدان العالم التي اهتمت بتنمية هذا القطاع السياحي لتحقيق المردود الأمثل منها اقتصاديا واجتماعيا. على النقيض من الذي يحدث في الدول العربية والتي لم يحسن الكثير منها الاستفادة من هذه الفرص السياحية والموارد السياحية المهدرة، ولم تعطِ هذا القطاع الاهتمام الأمثل أو بمعنى أشمل أصبح الإهمال التام لهذا القطاع الهام هو السائد، وذلك قد يعود إلى اعتماد الكثير من الدول العربية على الصناعات والموارد الأخرى مثل البترول بنسبة كبيرة جدا. مع الأخذ في الاعتبار أن الدول العربية تمتلك الكثير من المقومات والإمكانات الجاذبة للنشاط السياحي من مواقع أثرية تجمع الآثار الإسلامية الفريدة في العالم والمواقع الجغرافية المتميزة وشواطئ الأنهار والبحار والمحيطات الدافئة، والتنوع البيئي المحفز لممارسة كافة أنواع الأنشطة السياحية منها الصحراوية والجبلية والغابية وغيرها من الأنشطة الأخرى.

وأوصت الدراسة ببذل مزيد من الجهد للاهتمام بهذا القطاع الاقتصادي التنموي الهام لاسيما وأن كثيراً من دول الوطن العربي في حاجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من أجل الاستفادة منه كمورد اقتصادي أولاً، ومن ثم رفاهية شعوبها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، السعودية، قطر.

مقدمـــة

تعد السياحة نشاطا منتجا، ذا تأثير إيجابي على جوانب كثيرة: اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، من خلال تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات الدخل، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، ومرافق الخدمات السياحية؛ بالإضافة إلى كونها مرتكزا للحفاظ على الموروث الثقافي، لأي مجتمع، المادي منه وغير المادي. كما يمكن النظر إليها بمثابة جسر يربط بين الشعوب، والحضارات.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن السياحة تحقق العديد من الفوائد وبالدرجة الأولى المردود الاقتصادي. . . وخاصة للبلد الذي يقوم فيما بعد باستغلال الموارد الآتية من السياحة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للبنى التحتية في السياحة كشق الطرق. . . وبناء المدن السياحية. . . وإنشاء الفنادق. . . وإنشاء المنتزهات. . . البلاجات الساحلية وكل المشاريع الأخرى التي تفيد في مد اقتصاد البلد بموارد لإنعاش اقتصادي وتنمية اقتصادية تباعا.

مشكلة الدراسة

إن عدم توفر وعي وإدراك متكامل بمفاهيم السياحة وأهميتها كمصدر للدخل ومحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الدول العربية سيؤدي إلى تفهم اكبر للدور الذي يمكن أن تقوم به السياحة ودورها كقطاع اقتصادي وثقافي يمكن أن يساهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستمرة وإن المشكلة التي تناولتها هذه الدراسة تكمن في

محاولة التعرف على المفاهيم المتباينة والحديثة للسياحة وأهميتها وأنواعها والمجهودات التي تقوم بها دول الوطن العربي في تحقيق الاستفادة من السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومما لاشك فيه تسعى جميع دول وحكومات الدول العالم إلى البحث عن مصادر جديدة للدخل وطرق مستحدثة لتنمية اقتصادها ومجتمعاتها لتضمن توفر مصادر كافية لمواطنيها ورفاهيتهم وذلك في ظل الندرة المتزايدة في الموارد الاقتصادية، ودول الوطن العربي بلا شك ضمن هذه الدول التي قامت بالبحث عن هذه المصادر البديلة خلال فترات. وأخذت إلى السياحة كأحد المصادر الرئيسة للدخل بل والمصدر الأهم والأولى بالرعاية والتطوير لأن السياحة صناعة لها مقوماتها واستراتيجياتها لكي تبدو متكاملة وتؤتي ثمارها.

أهداف الدراسة

لقد كان هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنمية دول الوطن العربي اقتصاديا واجتماعيا. وكذلك تتبع ما قدمته السياحة من تنمية للاقتصاد والمجتمعات العربية في بعض الدول العربية.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاستراتيجية حيث ستستخدم نتائجها في الخطط المستقبلية والتنموية للسياحة في الوطن العربي، وتهدف في المقام الأول إلى رصد وتحليل مساهمة الاقتصاد السياحي في التنمية الاجتماعية في بعض دول الوطن العربي ونشرها للاستفادة منها في الدول العربية الأخرى.

منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الاستقرائي الاستنباطي في هذا البحث، وهو استقراء يقيني كامل قام على ملاحظة جميع مفردات الظاهرة موضع البحث وهي دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي لإصدار الحكم الكلي على مفردات الظاهرة حيث أن استخدام هذا المنهج قد مكننا من تتبع وإبراز جوانب التأثير الاقتصادي لنشاط السياحة في الوطن العربي.

اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق نتائجها على عدة طرق بحثية منهجية أهمها المنهج الاستقرائي والذي يقوم على رصد آراء وأفكار الأفراد عبر الدراسات والبحوث تجاه الأنشطة السياحية في منطقة الوطن العربي، والسبل الكفيلة بتطويرها، كما اعتمد البحث كذلك على بعض الدراسات والأبحاث عن الاقتصاد والتنمية الاجتماعية في المقاييس الكيفية منها طريقتي المقابلة الشخصية المقابلة المفتوحة، ومجموعات النقاش البؤرية.

الفصل الأول: المفاهيم العامة للسياحة

أصبحت السياحة تمثل بديلا اقتصاديا هاما للقطاعات الأخرى في الدول النامية التي تمتلك فيها هذه الدول قدرات تنافسية كبيرة فهي في الوقت الحالي تعتبر من الموارد الكبرى في كثير من الدول وذلك وفقا للإحصائيات الخاصة بعدد السياح في العالم والتي تؤكد تجاوز عدد السياح اكثر من(922) مليون في العام (2008) ومن المتوقع أن يصل إلى (1/6) مليار سائح سنة (2020)، لذلك تعتبر عملية تطوير قطاع السياحة عند الكثير من دول اعالم من القضايا المعاصرة والاستراتيجية كونها تهدف إلى اسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر إحدى روافد الدخل القومي الرئيسية وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضرية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية.

مفهوم السياحة

إن مصطلح السياحة(Tourism) مشتق من اللفظ (Tour) ويعنى باللغة الإنجليزية (رحلة) يقوم بها الأشخاص ويستعمل بصورة عامة لوصف السفر ويعكس في بعض الحالات زيادة التوسع في السفر الترفيهي وتشير بعض التقديرات أنه ما من صناعة في العالم لاقت من الرواج، والانتشار، مثلما لاقته صناعة السياحة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، حيث وصل الإنفاق السياحي في العالم أرقاما كبيرة وأصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل: الولايات الأمريكية المتحدة، وبعض الدول الأوروبية، تحقق دخلا كبيرا من السياحة، وهنالك بلدان تعيش بصورة خاصة على الموارد الاقتصادية الآتية من السياحة فقط.

تعريف السياحة

هناك العديد من التعاريف تناولت موضوع السياحة وبوصفه نشاطا بيان بعضها كما يلي:

يعرف الباحث **مارسيل هانزكير** (HUNZIKER) وهو يعتبر مؤسس البحث السياحي السياحة بأنها مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي.

أنواع السياحة

للسياحة أنواع عديدة تتميز حسب الهدف من السياحة، ولذلك يمكن تعريف الأنواع التالية للسياحة.

1- **سياحة الاستجمام:** ويكون الهدف منها التمتع بالشواطئ والجبال والغابات والبادية وزيارة المنشآت السياحية.
2- **سياحة الاستشفاء:** لزيارة المنتجعات الصحية التي خصصت لهذا الغرض.
3- **السياحة الثقافية:** وهي تشمل قطاعاً واسعاً من السائحين بقصد توسيع آفاقهم في طلب العلم والمعرفة.
4- **السياحة الاجتماعية:** ويكون الهدف منها زيارة الأقارب والأصدقاء.
5- **السياحة الدينية:** لزيارة الأماكن المقدسة ودور العبادة.
6- **السياحة الرياضية:** وهي التي تترافق مع الدورات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية وتتمثل بجمهور المشجعين.

الفصل الثاني: مفاهيم التنمية السياحية

مفهوم التنمية الاقتصادية: هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للدولة.

تلعب السياحة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول وتحتل مكانا مرموقا واهتماما عالميا من جانب الحكومات والخبراء حيث الاصرار على أن الدولة التي اخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيها تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي ويظهر الأثر الاقتصادي للسياحة في زيادة الايرادات السياحية من النقد الاجنبي مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير اكبر قدر من العملات الاجنبية التي ينفقها السائحون خلال مدة اقامتهم على مختلف الخدمات والسلع السياحية وغير السياحية كما أن هذا الإنفاق السياحي يحقق أثرا مضاعفا إذا أعيد إنفاقه عددا من المرات على تحسين السلع والخدمات مما يؤدي إلى مضاعفة هذا الدخل ولا تقتصر الفائدة التي تعود على الاقتصاد القومي من النشاط السياحي الجاري بل أن الإنفاق السياحي الاستثماري يساهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغذي قطاع السياحة بما يحتاجه من سلع وخدمات.

دور السياحة في التنمية الاقتصادية

ونجد أن القطاع الخاص هو المساهم بشكل رئيسي في تكوين الناتج المحلي وعلى هذا الأساس، وخلال العقود القليلة الماضية، صار التزايد القوي والمستدام للنشاط السياحي، يمثل أحد أهم الظواهر الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في وقتنا الحاضر؛ بل صار يحتل مكانا بارزا في العديد من استراتيجيات التنمية في الدول ذات المقدرات السياحية، بل ويندرج أيضا ضمن بنود جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، يمكن النظر إلى طبيعة هذا القطاع، وعوائده من خلال رؤية استراتيجية، يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السياحة ومساهمتها في الناتج القومي الإجمالي العالمي

مؤشرات وتوقعات منظمة السياحة العالمية للسياحة في العالم

- زيادة الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية.
- المساعدة في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر والأفراد.
- تشكل السياحة قطاعا تصديرياً، يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية؛
- تمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة في الميزان التجاري.
- تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا، فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية، والمناخية الفريدة، والتي غالبا ما تكون محرومة من العمران.

تعتمد العديد من الدول في اقتصادياتها على السياحة لما لها من مزايا اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء في الدول سواء كانت صناعية أو نامية ومن مزاياها نذكر:

تساهم السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني، والأجنبي وتنشط السياحة قطاع النقل.

تحقيق الرواج الاقتصادي: أن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الاقتصاد الوطني، فالاستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة، كما أن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الاقتصادية للدولة.

إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من إعادة بيع المنتوج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب الأعمال، تؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي.

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للسياحة:

تسويق بعض السلع: غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلة، وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.

تنمية المرافق الأساسية والبنى التحتية: تحتاج السياحة حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروعات صرف المياه، ومياه الشرب، وسائل النقل، بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، إضافة إلى التطوير العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي.

وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والاتصالات، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.

تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مختلف القطاعات الاقتصادية: التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة، تمارس نشاطات اقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، حيث يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ينجم عنها تحقيق عدة منافع اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.

زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي: تتضمن السياحة مجالات مختلفة للاستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الاستثمارات في هذا المجال، كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والاستثمارات فيها.

تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر.

تأثير السياحة على النواحي الاجتماعية

إن التطور الاقتصادي في أي بلد يؤدي حتما إلى إحداث تطور مماثل في الجانب الاجتماعي، بمعنى أن العلاقة بين القطاعين طردية. ويفترض أن يساهم القطاع السياحي في توفير النقد الأجنبي لخزينة البلد ويساهم في نفس الوقت في تخفيف حدة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. وينبثق هذا الطرح من كون السياحة تعتمد على الاستعمال المكثف لليد العاملة في مختلف الخدمات المتعلقة بالسياحة كالنقل والإسكان والإطعام والاتصال والبيع ونحوها.

ومن أهم التأثيرات الاجتماعية للسياحة.

توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة: ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به. وقد شهد العالم تطورا كبيرا لعدد السياح من جهة، وللأموال التي ينفقونها في رحلاتهم من جهة أخرى، خلال السنوات والعقود المتلاحقة من الزمن.

وقد أبدت العديد من الدول اهتمامها بالتأثيرات الاجتماعية للسياحة على البلدان المضيفة، ومواطنيها، خاصة وأنها أدركت الاختلاف الشاسع في العادات، والتقاليد لدى السائحين، والقيم السائدة في مجتمعاتهم؛ وتأتي هذه التأثيرات نتيجة الاحتكاك، والاختلاط بين السائحين والسكان؛ وعليه صار من مصلحة الدولة المضيفة وضع سياسة سياحية شاملة تتضمن الجوانب التالية:

أ- **احترام القيم الأصيلة**: إذ يتعين على الفاعلين في الميدان السياحي أن يولوا للتقاليد، والثقافة المحلية، والشعبية الأهمية التي تستحقها.

ب- **احترام الثروات الثقافية:** وذلك من خلال بلورة الأنشطة السياحية، بشكل يسمح بمتابعة، وتنمية المنتجات الثقافية، والتقليدية، والفولكلورية وعدم إخضاعها لنمط معياري واحد، أو الحد من غناها.

ج- **المحافظة على البيئة**: من واجب كافة المتدخلين في إنعاش قطاع السياحة العمل على المحافظة على البيئة، وعلى الموارد الطبيعية، في إطار تنمية اقتصادية مستدامة، تستجيب بشكل عادل لاحتياجات، وتطلعات الأجيال الحاضرة، والمستقبلية.

التحديات التي تؤثر علي السياحة

وعلى اعتبار أن السياحة نشاطا كغيره من الأنشطة، فهو شديد الحساسية أمام التقلبات والاضطرابات التي يشهدها العالم، طالما أن القدر الأكبر من الطلب على هذه الأنشطة يتمثل في رحلات الترفيه، والإجازات والأعمال التجارية. فخلال الأزمات الاقتصادية يخفض قطاعي الأسر والأعمال في العادة نفقاتها على الرحلات من أجل قضاء العطلات الترفيهية، والأعمال الأمر الذي يتسبب في انخفاض ملحوظ في عدد السياح، ومن ثم تقلص العوائد السياحية. ومع أن النفقات السياحية اختيارية في طبيعتها في الأوقات الاقتصادية العصيبة، إلا أن السياحة الدولية لا تستجيب الاستجابة التامة إلى العزوف عن السفر، ولكن بتقليل الجانب التجاري، ويبرز ذلك من خلال: قصر عدد أيام الإقامة إلى عدد محدود من الأيام، بوجهات سياحية أقل تكلفة، وأقرب إلى بلد السائح، واختيار وسائل السفر، والإعاشة من الفئات الأدنى من ناحية التصنيف.

الفصل الثالث: مؤشرات السياحة في العالم والوطن العربي

ارتفاع السياحة الدولية بنسبة 5% في النصف الأول من العام

ارتفع عدد السيّاح الدوليين بنسبة 4. 6% في النصف الأول من العام 2014 بحسب آخر إحصاءات مقياس السياحة العالمي الصادر عن منظمة السياحة العالمية. فلقد استقبلت المقاصد السياحية من حول العالم ما يقارب 517 مليون سائح دولي بين شهرَيْ كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2014، أي أكثر بـ22 مليون سائح مما كان عليه العدد في الفترة نفسها من 2013.

سُجِّلت أعلى معدَّلات النمو في القارة الأمريكية (+6%)، تلاها إقليما آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا (كلاهما بزيادة +5%). وبحسب المناطق دون الإقليمية، تصدَّرت مناطق جنوب آسيا وأوروبا الشمالية (كلاهما بزيادة +8%) الترتيب إلى جانب منطقة شمال شرق آسيا (+7%).

وتظهر هذه النتائج استفادة قطاع السياحة من الأداء الإيجابي للسنوات السابقة، بحيث بات هذا القطاع يوفر فرصاً للتنمية والاقتصاد في جميع أنحاء العالم وقد ارتفع عدد السيّاح الدوليين سنوياً بنسبة 5% كمعدل وسطي منذ العام 2010، وقد انعكس هذا الاتجاه على النمو الاقتصادي، مولداً المزيد من الصادرات والمزيد من فرص العمل.

تنسجم هذه النتائج حتى الآن مع توقعات منظمة السياحة العالمية التي صدرت في بداية 2014. وبالنسبة إلى مجمل العام 2014، يُتوقَّع أن يرتفع عدد السياح الدوليين بنسبة 4% إلى 4.5% على مستوى العالم، وهي أعلى من النسبة السنوية التي توقعتها المنظمة على المدى الطويل (3.8%) للفترة 2010-2020.

وفي حين تستقبل بعض البلدان عددا من الزائرين أكثر من غيرها، لا تعتمد جميع البلدان على قطاع السياحة.

وحددت الخريطة أدناه التي نشرها موقع قطاع السياحة البلدان بأربعة ألوان لتحديد النسبة المئوية التي يحققها الناتج المحلي الإجمالي بفضل قطاع السياحة، فالبلدان الملونة باللون الأحمر هي البلدان التي لديها قطاع سياحة يشكل أكثر من 7% من الناتج الإجمالي المحلي، في حين أن البلدان ذات اللون الوردي يشكل بها قطاع السياحة ما بين 5% إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي.

بينما يشكل قطاع السياحة نسبة تتراوح بين 2 إلى 5% من الاقتصاد في الدول الملونة بالأزرق الفاتح، بينما البلدان التي تبرز بلون أزرق غامق لديها قطاع سياحة يمثل أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر الرسم البياني أيضًا حجم قطاع السياحة في كل بلد، وتم جمع البيانات من تقرير تنافسية السفر والسياحة لعام 2017 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي.

جدول(1)أكثر 10 بلدان لديها أكبر قطاع سياحة

الدولة	حجم السياحة/ بالمليار دولار
الولايات المتحدة	488
الصين	224
ألمانيا	130.8
اليابان	106.7
المملكة المتحدة	103.7
فرنسا	89.2
المكسيك	79.7
إيطاليا	76.3
إسبانيا	68.8
البرازيل	56.3

جدول(2) أكثر 5 بلدان تعتمد على السياحة

الدولة	السنبة المئوية التي تشكلها السياحة في الناتج المحلي
مالطا	15
كرواتيا	15
تايلاند	9.3
جامايكا	8.9
آيسلندا	8.2

جدول(3) أقل 5 بلدان اعتماداً على السياحة

الدولة	النسبة المئوية التي تشكلها السياحة في الناتج المحلي
أوكرانيا	1.4
الاتحاد الروسي	1.5
بولندا	1.7

الدولة	النسبة المئوية التي تشكلها السياحة في الناتج المحلي
كندا	1.8
كوريا الجنوبية	1.8

وقد جاءت ست دول عربية في الخريطة، وفيما يلي جدول يوضح حجم السياحة في هذه الدول:

جدول (4) حجم قطاع السياحة في الدول العربية

الدولة	حجم السياحة/ بالمليار دولار
الإمارات	17. 7
السعودية	15. 9
مصر	14.5
المغرب	7. 7
قطر	5. 2
لبنان	3. 6
تونس	2. 5
الأردن	2. 0

المصدر: تقرير تنافسية السفر والسياحة لعام 2017 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي.

المؤشرات السياحية في بعض الدول العربية

ويعد الوطن العربي مناخا زاخرا بأهم المعالم الحضارية وجاذبا للسياح من جميع أنحاء العالم وذلك لامتداده الشاسع وتنوع تضاريسه ومناخه وانشطته السياحية، فالوطن العربي يمتلك في الغالب مقومات سياحية مهمة كالآثار والمواقع الدينية والسواحل المشمسة والمناطق الجبلية. اعتمادا على ما ذكر فإن السياحة العربية تتطلب اهتمام الحكومات والقطاع الخاص بما يجعلها قادرة على المنافسة والمساهمة في تحسين الدخل القومي وتوفير فرص عمل حقيقية وأداء دورها الحضاري في تأمين أرقى حالات التواصل والتفاعل بين ثقافات الشعوب العربية. ولابد من الأشارة إلى أن قطاع السياحة في الوطن العربي عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، فقد كانت الفترة منذ الماضية أصعب الفترات في تاريخ صناعة السياحة حيث شهدت تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في ظل الهجمات الارهابية والحروب في افغانستان والعراق وفلسطين بالإضافة الى، كل ذلك ادى إلى انحسار حركة السياحة متمثلة بقصر الاقامة والبحث عن مقاصد سياحية أكثر أمنا وأقل كلفة ويمكن بلوغها بالبر بالإضافة إلى تقلص سفر الاعمال بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية التي ذكرت.

يضم الوطن العربي العديد من الاماكن السياحية الدينية، التاريخية، الثقافية، العلاجية، البيئية وغيرها.

وهنالك العديد من الوجهات السياحية بالعالم العربي التي يقصدها السياح من مختلف انحاء العالم مثل:

وفيما يلي بعض من هذه الاماكن السياحية موزعة على جميع بلدان الوطن العربي.

الأماكن الدينية:

المسجد الحرام والمسجد النبوي في السعودية.

الجامع الأموي وقلعة صلاح الدين في سوريا.

المسجد الأقصى، قبة الصخرة، حائط البراق، الحرم الإبراهيمي، كنيسة القيامة وكنيسة المهد في فلسطين.

الجامع الأزهر، مسجد السلطان حسن، مسجد الحسين، الكنيسة المعلقة ودير سانت كاترين في مصر.
مسجد الحسن الثاني وجامعة القرويين في المغرب.
جامع عقبة بن نافع وجامع الزيتونة في تونس.
المغطس وجبل نيبو في الأردن.
كنيسة الخضراء في ليبيا.
جامع السلطان قابوس في مسقط.

الأماكن التاريخية:

آثار تدمر، بصرى، دمشق القديمة، قلعة الحصن وحلب القديمة في سوريا.
آثار البتراء، جرش، أربد، قصر عمرة وأم قيس في الأردن.
آثار أريحا، القدس، عسقلان، بيت لحم والجليل في فلسطين.
أهرامات مروي وجبل البركل في السودان.
معبد بلقيس، سد مأرب، عدن وصنعاء القديمة في اليمن.
قصر الجم، قرطاج، القيروان والمهدية في تونس.
أهرامات الجيزة، وادي الحيتان وآثار الأقصر وأسوان في مصر.
المدينة القديمة في طرابلس وشحات في ليبيا.
مدائن صالح، مكة، المدينة المنورة واللدة القديمة في جدة في السعودية.
فيلكا وسور الكويت في الكويت.
المدينة القديمة في مكناس في المغرب.

وهنالك العديد من الأماكن السياحية العلاجية كالبحر الميت وشلالات معين في الأردن بالإضافة إلى الاماكن السياحية البيئية والتي تزخر بها دول العالم العربي نظرا لتنوعها البيئي (تضاريس وسواحل ومناخ) ومنها جبال الارز في لبنان وسواحل البحر الأبيض المتوسط وسواحل البحر الأحمر والخليج العربي، بالإضافة إلى العديد من الأماكن السياحية المتنوعة.

وتميزت الدول العربية بثرائها في مجال السياحة حيث تتنوع الموارد السياحية تبعا للموقع المتميز لدول الوطن العربي حيث نجد السياحة الدينية في المملكة العربية السعودية وفلسطين وذلك لوجود المقدسات الإسلامية مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة ومزارات أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم. وكذلك وجود بيت المقدس اول القبلتين وثالث الحرمين.

ونجد السياحة الأثرية في مصر لوجود الأهرامات والتي تشكل عائدا وموردا اقتصاديا هائلا.

ونجد السياحة البحرية في دول شمال أفريقيا العربية مثل ليبيا وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا.

أما السياحة العلاجية فتتمثل في الأردن في الإمكانيات الهائلة للمستشفيات الأردنية فأصبحت قبلة لطالبي العلاج والاستشفاء من كثير من دول العالم.

أيضا تميزت دول الخليج العربي مثل الإمارات وقطر والبحرين بالمراكز التجارية الهائلة والتي استطاعت أن تجذب ملايين السياح من كافة انحاء العالم لموقعها المتميز والإمارات العربية المتحدة.

توقع تقرير لموقع «هوتل أند ريست دوت كوم hotelandrest. com » أن تصل مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج القومي للإمارات خلال العام الجاري إلى أكثر من 60 مليار درهم.

وأضاف أن مساهمة القطاع في الناتج ارتفعت من 1% عام 1971، إلى 8.5% خلال عام 2014، ما يعكس حجم النمو الكبير الذي شهده القطاع خلال الأعوام الـ43 الماضية.

ووفقاً للتقرير، الذي صدر حديثاً بمناسبة اليوم الوطني الـ43 للدولة، فإنه في ظل التوسع في قطاع السياحة في الإمارات، وخطة دبي لبناء مقر معرض إكسبو الدولي 2020 والفنادق والمراكز التجارية العملاقة المحيطة به، فإن التوقعات تشير إلى ارتفاع العائد من السياحة إلى 80 مليار درهم بحلول عام 2024.

وتابع: إذا استمر نمو القطاع السياحي بهذه المعدلات المرتفعة في السنوات العشر المقبلة، فإن القطاع سيرفع من حصته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 12.1%، وهي نسبة كبيرة تنافس قطاعات مهمة، كالصناعات التحويلية وقطاع الخدمات المالية، كما أن ذلك سيؤدي إلى أن تصبح الإمارات إحدى أكبر ثلاث دول سياحية في الشرق الأوسط. وفقاً لتقرير مجلس السفر والسياحة العالمي أن الإمارات حازت على 41% من إجمالي الاستثمارات السياحية في الشرق الأوسط، بمبلغ 40.5 مليار درهم، مما سيشكل إلى جانب التطورات الأخرى نقلة نوعية للقطاع السياحي بشكل خاص، ولتنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي بشكل عام.

وتوقع التقرير تدفق المزيد من السياح إلى الإمارات على مدى الأعوام المقبلة، بفضل الأمان والاستقرار والوجهات السياحية الراقية والتنافسية وسهولة الوصول إلى الإمارات من مختلف أنحاء العالم بفضل «طيران الإمارات» و«الاتحاد للطيران» و«العربية» و«فلاي دبي»، وتشير التقديرات إلى أن عدد السياح الواصلين إلى الإمارات من مختلف أنحاء العالم سيرتفع إلى 39.9 مليون سائح بحلول 2024، ما يعني ارتفاع الإنفاق السياحي في الدولة إلى أكثر من 100 مليار درهم تقريباً.

وأشار إلى أنه مع تزايد الاستثمارات الحكومية والخاصة في إقامة الفنادق والمنتجعات والمرافق السياحية في أبوظبي ودبي سيشهد القطاع السياحي مزيداً من الازدهار.

المملكة العربية السعودية

افادت الهيئة العامة للسياحة والآثار في تقريرٍ أخيرٍ لها بأن قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية قد ساهم في تحقيق 2.6 % في الاقتصاد الوطني وسوف يساهم بخلق 1.7 مليون فرصة عمل خلال السنوات الست القادمة ورجح تقرير اقتصادي متخصص أن يصل عدد زوار المملكة إلى 15.8 مليون زائر بحلول 2014 مقارنة بـ13 مليونا في 2010، وذلك لأغراض سياحية مختلفة، بما فيها السياحة الدينية. ونما قطاع الضيافة في المملكة وفقا لتقرير " مزايا القابضة " بوتيرة متصاعدة، مدفوعا بتنامي أعداد الزوار القادمين لأغراض سياحة الأعمال أو السياحة الدينية أو البينية، ومن المتوقع أن يشهد القطاع دخول 381 ألف غرفة فندقية جديدة بحلول 2015.

وتشكل عوائد السياحة في المملكة نحو 3.6 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي، فيما تواصل المملكة التركيز على خطط تطوير السياحة وتنويع روافدها بعيدا عن الاعتماد على النفط.

وتركز المملكة حاليا على تطوير بنيتها التحتية الضرورية لقطاع السياحة، مثل المطارات، بهدف تشجيع السياحة الدينية والبينية وسياحة الأعمال، حيث تنفق أكثر من 500 مليون دولار على توسيع المطارات الحالية، وتخطط لبناء مطار جديد في جدة بكلفة 7 مليارات دولار.

وأشار التقرير أن المملكة تهدف إلى استقطاب 88 مليون زائر بحلول 2020 في إطار خططها التي تهدف إلى تطوير قطاع السياحة الداخلية والدينية وسياحة الأعمال، وبحسب الهيئة العامة للسياحة والآثار السعودية.

وفي السياق، أصدرت السعودية 9.5 ملايين تأشيرة دينية في العام الماضي بزيادة 11.3 في المائة عن 2010، وفقا للموقع الإلكتروني لوزارة الحج، فيما ارتفع عدد التأشيرات الصادرة لأداء العمرة بنحو مليون تأشيرة عن 2010، مما يشير إلى تصدر السياحة الدينية باقي أنواع السياحة الأخرى.

دولة قطر

استضافت دولة قطر أكثر من 2.8 مليون زائر في عام 2014، بنسبة نمو بلغت 8.2% مقارنة مع معدل النمو خلال عام 2013. ومنذ العام2009، ازداد عدد المسافرين من مختلف دول العالم إلى قطر بنسبة 91% وبمعدل نمو سنوي متوسط بنسبة 13.8%. وشكلت نسبة الزائرين من الدول الخليجية نسبة 40% من إجمالي عدد الزائرين لعام 2014، بينما شكلت نسبة الزائرين من مختلف الدول الآسيوية وأوقيانوسيا 28%، ووصلت نسبة الزائرين من أوروبا إلى 15% خلال نفس العام، جاء ذلك في تقرير أصدرته الهيئة العامة للسياحة، حول أداء القطاع السياحي لعام 2014، الذي يُظهر نموّاً مُتواصلاً في قطاع السياحة القطري. وقد بيّنت الأرقام الواردة في التقرير السنوي للهيئة تحسناً ونمواً في جميع المؤشرات الرئيسة لقطاع السياحة مقارنة مع عام 2013وبحسب التقرير، فإن القطاع السياحي، وعلى الرغم من أنّه لا يزال في مراحل التطوير الأولية، فهو يساهم حالياً وبصورة مباشرة بِقيمة 13.6 مليار ريال قطري (حوالي 3.7 مليار دولار أمريكي) في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر خلال العام 2013، ما يمثل بدوره نسبة 4% من الاقتصاد الوطني غير النفطي. ويصل إجمالي مساهمة قطاع السياحة، إذا أخذنا في الاعتبار التأثيرات غير المباشرة، إلى 28 مليار ريال قطري (حوالي 7.6 مليار دولار أمريكي)، أي ما يمثل نسبة 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني غير النفطي. ويؤثر قطاع السياحة وبشكل كبير على سوق العمل المحلي؛ حيث يوفر 61.000 وظيفة داعمة للقطاع بشكل مباشر.

وأضاف التقرير نمو أعداد الزيارات إلى دولة قطر من مختلف أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الماضية. فمنذ العام 2009، أظهر سوق الزائرين الآسيويين ومن أوقيانوسيا إلى دولة قطر نمواً بنسبة 107%، كما أظهر سوق الزائرين الخليجيين نمواً بنسبة 102%. وشكّل نمو سوق الزائرين الأوروبيين إلى دولة قطر نسبة 82% خلال نفس السنوات الخمس الماضية كما كشف التقرير أن الفنادق في دولة قطر أظهرت أداءً قوياً خلال العام 2014، وحقق قطاع السياحة في قطر عدداً من الإنجازات عام 2014 من بينها التطور التاريخي في مسيرة القطاع السياحي في قطر والذي تمثّل بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة في قطر 2030، التي تمّت صياغتها لتكون خارطة طريق لتطوير صناعة السياحة في العقود المقبلة.

جدول(5) مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلى ومعدل النمو ببعض الدول العربية

الدولة	الناتج الإجمالي	الناتج المحلى %	نسبة التوظيف%	معدل النمو%
مصر	7/8 - ب	% 9/0	% 8/7	%5/6
تونس	3/2 - ب	% 13/9	% 13/3	%6/6
السعودية	9/5 - ب	% 6/4	% 4/9	%4/5
الجزائر	1/7 - ب	% 3/3	%3/0	%6/6
الأردن	1/9 - ب	%22/5	%18/7	%5/3
المغرب	3/1 - ب	% 7/7	%7/5	%6/7
ليبيا	3/6 - ب	% 4/2	%3/5	%3/6

المصدر/ د. محمود هويدى – مدخل لدراسة السياحة – دار بن حنظل – الفيوم ط1،2000.

النتائج

وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج الهامة والتي إذا ما تم تطبيقها ستكون مفتاحا للاستفادة الهائلة من الإمكانيات السياحية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ومن أهمها:

1- الوعي بالإمكانات الكبيرة التي يحملها قطاع السياحة لتعزيز التنمية الاقتصادية.
2- أهمية تعزيز مشاركة المجتمع في التنمية السياحية للمنطقة من خلال تقديم الدعم المالي والإداري والتدريبي.
3- الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة والسياحية بما يحقق العائد الاقتصادي المرجو من ذلك.
4- استعداد المواطنين للمشاركة والعمل في الأنشطة السياحية المختلفة بما يتلاءم وحرصهم على المحافظة على الخصوصية الثقافية لدولهم من أجل تحقيق استفادة كبيرة تنعكس إيجابا علي الدخل القومي ومن ثم دخل الفرد.
5- أن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط اقتصادي-اجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء، وهي مثل أي نشاط اقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.
6- السياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية. . . الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.
7- السياحة تؤدي إلى تطور النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الاقتصاد بشكل عام.
8- التأثير الكبير للنشاط السياحي ودوره التنموي الاقتصادي في منطقتنا العربية في السنوات الأخيرة وذلك لعدم الاستقرار في ظل الاوضاع والمشاكل التي تعاني منها.

التوصيات والمقترحات

وقد قدمت الورقة البحثية العديد من التوصيات التي يمكن من خلالها الاهتمام بالتنمية السياحية واسهاماتها وعملياتها من صفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها:

- **ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية** الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي لكافة دول المنطقة.
- الاهتمام بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها للحفاظ على الموروث الحضاري (من آثار ومتاحف ومواقع سياحية أثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها.
- **تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق:**
  - وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الدول.
  - كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.

- رصد المخصصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها من خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة مراكز البحوث والمهتمين بهذا الشأن والاستفادة من التنظيمات الإقليمية مثل منظمات السياحة العالمية والعربية.
- **نشر الوعي السياحي** بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من قنوات فضائية وإنترنت وإذاعة وصحافة.
- دعم الإمكانات المادية للهيئات العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة إلى المستوى اللائق حضاريا.
- توسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

الخاتمة

مما سبق يتضح أن للسياحة غايات من الممكن إدراكها بسهولة. فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى. ولذا نرى أن السياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى في الاقتصاد انطلاقا مما تدره من النقد الاجنبي. وفي الحقيقة إذا كما أريد أن تكون للسياحة مكانتها اللائقة بها، فإن الطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود واستمرت. ومن هذا المنطلق نرى من الضروري تقديم بعض الضوابط الواجب تبنيها لإرساء ثقافة سياحية فعالة، منها:

- تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة في الوطن العربي.
- وضع استراتيجيات سياحية ترتكز على المنفعة الاقتصادية والاجتماعية وتنبثق من الواقع وتنفتح على الثقافات السياحية في العالم للتعريف بالحضارة والثقافة العربية الأصيلة
- إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على تبادل المعرفة والعلوم والدراسات في مجال السياحة بين الدول العربية وإرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة كل في موقعه ولدى المواطنين بواسطة الإشهار للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الاهداف بتكلفة أقل وربح أكبر. ولتحقيق المردود الاقتصادي.
- صياغة نموذج لكل دولة من دولنا السياحية بحيث ينفرد كل نموذج عن الآخر بما يتلاءم وطبيعة كل دولة وما تزخر به من إمكانات سياحية وحضارية.

المراجع والهوامش

1- أبوداود، عبد الرزاق بن سليمان بن أحمد(2000): مفهوم السياحة وأهميته وإمكان تطبيقه على المملكة العربية السعودية، مجلة ملف العقيق، المجلد (16)، العدد (32-31)، ص: 29-49.

2- ايمانويل دي كادي(1976): **التنمية السياحية**. . . اليونسكو 1976-1

3- توفيق، ماهر عبد العزيز(1997): **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص. 21-22.

4- عميش، سميرة(د.ت): **أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة** - دراسة حالة الجزائر-

5- لوكو، (1979): التنمية السياحية في باريس. . . . 1979 ص 14.

6- مجلة الفارس(2013): 7 شباط 2013 العدد 16.

7- المنصوري، أحمد فضل الله آدم (2016): النشاط السياحي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا – **مجلة العلوم والدراسات الإنسانية** –العدد15-2016

8- موسوعة التكامل العربي الأفريقي: http: //www. enaraf. com/pgs/details. aspx

9- النمري، خلف سليمان(2005): **السياحة وعلاقتها بالتنمية** تجربة السعودية -1426هـ2005م.

10- هويدى، محمود(2000): **مدخل لدراسة السياحة** – دار بن حنظل – الفيوم ط1، 2000.

11- وديعة، حبة (2012): **دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مارس 2012.

12- UNTOW Report Sep. 2014.

13- . .www. mkt. unwto. org

14- The Annual Bulletin of Economic Statics Qatar Sep. 2014

Tourism & It's Role in Achieving Economic &Social Development
- Case Study of Some Arab Countries (K. S. A & Qatar) -

Abstract: This study aims to highlight the important and important role played by the tourism sector in the full development in all its economic, social and political aspects in the Arab world, within the global economy, as well as highlighting the reality of the contribution of the tourism sector in the economic development process in the Arab world. The study concluded that tourism in the current era is an integrated industry that contributes to the comprehensive development of its various forms in many countries of the world, which have been interested in developing this tourism sector to achieve the optimum economic and social benefits. In contrast to what is happening in the Arab countries, many of which have not benefited from these tourism opportunities and lost tourism resources, and this sector has not been given the best attention or in the comprehensive sense has become a complete neglect of this important sector, and may be due to the adoption of many Arab countries on industries And other resources such as petroleum by a very large percentage. Taking into consideration that the Arab countries have many elements and potential attractiveness of tourism activity from archaeological sites combining the unique Islamic monuments in the world and the distinct geographical locations and beaches of rivers, seas and warm oceans, and environmental awareness stimulated to practice all kinds of tourism activities including desert, mountain, forest and other activities. The study recommended that more efforts should be made to take care of this important economic development sector, especially since many Arab countries need to advance economic development in order to benefit from it as an economic resource first and thus the welfare of their people.

Keywords: Tourism, Economic Development, Social Development, Saudi Arabia, Qatar.